ظاهرة الـــفقـــر في محافظـة البصـرة بعد 2003

الأسباب ـ الآثار- المعالجات

م.م. سونيا آرزروني وارتان

جامعة البصرة/مركز الدراسات

الملخص

يعد الفقر واحدا من المهددات الحقيقية للاستقرار على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فهو قديم قدم البشرية وأنماط الحياة على مر العصور وظاهرة تنموية متعددة الجوانب ناجمة عن أسباب عدة، منها اقتصادية وإدارية وسياسية في محافظة البصرة، لذا فان هدف البحث يكمن في دراسة الإطار ألمفاهيمي للفقر والتعرف على الأسباب الناجمة عنه والنظر في آثاره السلبية على الأسر البصرية الفقيرة منها مع محاولة وضع الإجراءات الكفيلة للحد منه .

Abstract:

Poverty is one of the threats of the true stability of the economic, social and security levels and is as old as the human and life styles through the ages and the phenomenon of various development aspects due to several reasons, including economic, administrative and policy in the province of Basra, so the aim of the research is to examine the conceptual framework of poverty and identify reasons caused it and consider its negative effects on visual poor families with them trying to put measures to reduce it.

المقدمة

يعد الفقر من إحدى معوقات التنمية الاقتصادية ومن أهم تحدياتها لأنها تؤدي الى تآكل الثروة البشرية التي هي أثمن ما في الوجود، فهو قديم قدم البشرية وأنماط الحياة على مر العصور، ومن المشكلات الاقتصادية التي شغلت الباحثين الاقتصاديين ورجال السياسة التي انعكست آثارها على حياة المجتمعات لتجدد مضامينها وتنوع قياسها وارتفاع أسبابها، وقد يكون الفقر اقتصاديا أو اجتماعيا، وفي محافظة البصرة قد بلغت نسبة الفقر (34%) في عام (2007)(*) أي ما يقارب (918) ألف عائلة بصرية دون مستوى خط الفقر وذلك لأسباب عدة منها اقتصادية كالتضخم وبرامج التصحيح الهيكلي وإدارية كانتشار الواسطة والمحسوبية والسياسية منها والمتمثلة في مظاهر العنف نحو السلطة الحاكمة، وما لها من نتائج سلبية على الفرد أو المجتمع البصري، فلا بد من وضع الإجراءات الكفيلة للتخفيف او الحد منها بعدّها حاجة إنسانية وصمام أمان اجتماعي.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في تعرض الكثير من الفئات الاجتماعية أسرا وإفرادا في محافظة البصرة لظاهرة الفقر ولمذلة العيش، الأمر الذي يتطلب من الحكومة المحلية النظر في أسبابها والتخفيف من آثارها ومعالجتها.

مشكلة البحث: أن ظاهرة الفقر في محافظة البصرة تعد واحدة من المشاكل التي تعاني منها شريحة واسعة من مجتمعها وما لها من آثار خطيرة ما يستدعي وضع البرامج الكفيلة للحد منها أو معالجتها.

فرضية البحث: ان انتشار ظاهرة الفقر في محافظة البصرة ناجمة عن أسباب اقتصادية إدارية وسياسية وما يصاحبها من آثار سلبية على مجتمعها .

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة الإطار ألمفاهيمي للفقر والنظر في أسبابه ومن ثم التطرق الى آثاره والى الإجراءات الكفيلة لمعالجته في محافظة البصرة.

خطة البحث: تناولت الدراسة أربعة مباحث، تضمن الأول دراسة الإطار ألمفاهيمي للفقر من حيث مفهومه وأنواعه و قياسه ومؤشراته، و الثاني دراسة أسباب الفقر و في الثالث آلاثار الناجمة عنه ، في حين اختص الرابع على الإجراءات الكفيلة للحد من الفقر في محافظة البصرة وختمت بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي للفقر : مفهومه– أنواعه– قياسه –مؤشراته

أولا: مفهوم الفقر: قبل التطرق الى مفهوم الفقر ، لا بد من أعطاء نبذة مختصرة عن محافظة البصرة:

تعد البصرة من أهم المدن في العراق، فقد توالت عليها أقدم الحضارات من المندائية والسامية والإسلامية ويعد الموقع المميز لها من أهم مقوماتها كمدينة عالمية عبر التاريخ، إذ تقع في أقصى الجهة الجنوبية الشرقية من العراق وتمثل منفذه البحري الوحيد على العالم وتحدها ثلاث دول هي إيران من الشرق والكويت من الجنوب والسعودية من الجنوب الغربي، فيما تحدها محافظات ميسان وذي قار من الشمال والمثنى من الغرب ، وتتكون من سبعة أقضية هي (الفاو–أبي الخصيب–الزبير–البصرة–شط العرب–المدينة والقرنة) وثمان نواحي، إذ تبلغ مساحتها الكلية ما يقارب (19070) كيلومتر مربع وتمثل ما يقارب (4%) من مساحة العراق الكلية البالغة (435052) كيلومتر مربع[1]، ويقدر عدد سكانها ما يقارب (2ر7) مليون نسمة حسب إحصائيات(2007)[2]، وتتميز بثرواتها الطبيعية المتعددة يقف النفط والغاز في مقدمتها، إذ يوجد فيها أكثر من (65%) من الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق والبالغ(115) مليار برميل[3]، وتمثل قاعدة صناعية كبيرة نتيجة توفر المصانع الكبرى مثل البتر وكيمياويات والأسمدة والاسمنت والحديد والصلب والثرمستون والغاز والمصافي النفطية، كما تمتاز باختلاف طبيعة الأرض الزراعية، اذ تشتهر بالعديد من المحاصيل الزراعية، تأتي في مقدمتها التمور ومن ثم الحبوب كالقمح والشعير وأنواع الخضر كالطماطم والخيار ناهيك عن وجود المؤانى العراقية فيها كـ ميناء المعقل وأم قصر وأبو فلوس وخور الزبير الى جانب المؤانى النفطية "البكر والعميق" والأماكن السياحية الطبيعية منها المتمثلة في الاهوار وغابات النخيل على ضفاف شط العرب و لا سيما في قضاء أبي الخصيب ، والتراثية المتمثلة بالشناشيل وهي بيوت تجار البصرة قبل أكثر من (300) عام وتتمركز بدورها في مناطق البصرة القديمة في حين تمثلت سياحتها الثقافية في إقامة مهرجان المربد "الأدبي والشعري" سنويا، ناهيك عن سياحتها الدينية، اذ فيها الكثير من المزارات و المساجد.

وعلى الرغم ن كل هذه الإمكانيات التي تزخر بها محافظة البصرة ، إلا إنها تعاني من الفقر التي تعد ظاهرة تنموية متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها باختلاف الشعوب والثقافات وهي عديدة، منها:

يعرف الفقر على انه:(ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية ذات إبعاد نفسية وإنسانية تنمو في سياق تاريخي مجتمعي جغرافي ضمن زمن محلي وكوني في الوقت نفسه).[4]

إما المفهوم الأخر للفقر، فقد عرفته الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بأنه: (وضع أنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد والإمكانات والخيارات والأمن والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق كما في الحقوق المدنية والثقافة والاقتصادية والاجتماعية الأخرى).[5]

وبالنسبة للبنك الدولي ، فقد عرف الفقر على انه[6]:(الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد للدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية سواء أكانت في المسكن أم المأكل أم الصحة و التعليم وكل ما يدخل ضمن الاحتياجات الفردية لتامين مستوى لائق من الحياة).

وعلى وفق المفهوم المذكورة آنفا ، يتضح أن للفقر مفاهيم ثلاث، هي:

1-الفقر الموضوعي:أي ان الفقراء هم الفئة غير القادرة على تحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة.

2-الفقر الذاتي: يبنى على حكم الفرد نفسه أو من وجهة نظر نفسه على ما هو الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول اجتماعيا .

3-الفقر السوسيولوجي: بمعنى من يحصل من المجتمع على مساعدات اجتماعية.

ومهما اختلفت الآراء وتنوعت المفاهيم عن الفقر ، الا إن هنالك مكونين أساسيين يبرزان في أي مفهوم، بعدّهما قواسم مشتركة بين تلك الآراء وهما:

1-مستوى المعيشة : يعد مؤشرا لقياس مستوى الرفاهية وكيفية التفريق بين كل من الفقراء وغير الفقراء الذي يعبر عنه بالاستهلاك، أي استهلاك سلع محددة كالغذاء والملبس والمسكن والتي تمثل الحاجات الأساسية للفرد.

2-الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد أو في القدرة على الحصول عليها اعتمادا على المساعدات من جهات معينة كالجمعيات الخيرية والتعاونية والصدقات والزكاة.

فضلا عن المفاهيم السابقة للفقر، هنالك مفاهيم أخرى مرتبطة بها، تذكر منها: [7]

- التعرض للوقوع في المخاطر المتمثل في حالة الصدمات الخارجية والشعور الداخلي بالعجز.

- الإقصاء الاجتماعي: أي ضياع الحقوق الذي يمنع من مشاركة الأشخاص الفقراء في تنمية مجتمعهم بشكل كامل.

- الإنصاف وعدالة التوزيع ضمن مجموعة من السكان.

- ضعف التنمية من منظورين، الأول الذي يسمى بالمنظور الاجتماعي الذي يركز على التقدم الذي أحرزته المجتمعات المحلية الثرية منها والفقيرة ، في حين يسمى المنظور الآخر بالحرمان الذي يقيم التطور على وفق مستوى معيشة الفقراء أو المحرومين في المجتمع ككل.

ويمكن تقسيم الفقراء الى ثلاث فئات:

الفئة الأولى"العاطلين عن العمل والقادرين عليه بدنيا وفكريا": إلا أنهم يحتاجون الى توافر فرص عمل في القطاعات المختلفة للحصول على دخل دائم مضمون لعيش حياة طبيعية ومن ثم مساهمتهم في نمو الثروة الوطنية ، اذ بلغ عدد المسجلين منهم في شبكة الرعاية الاجتماعية لمحافظة البصرة (4620) عاطلاً وبنسبة (3ر11%) من مجموع الفئات المستفيدة الأخرى البالغة (40664) شخصاً في عام (2010)[8]، والذين يشكلون (5ر1%) من إجمالي عدد سكان المحافظة حسب إحصائيات عام (2007).

الفئة الثانية: الفقراء العاجزون عن العمل أو غير القادرين عليه : الذين يحتاجون الى المساعدة سنويا لتوفير وسائل العيش لهم كالمرضى والشيوخ والمعاقين "المكفوفين والصم والبكم والشلل"، إذ بلغ عدد المرضى بالعجز المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة البصرة (14446) شخصا وبنسبة (5ر35%) من المجموع الكلي، في حين بلغ عدد عجز الشيخوخة (9708) اشخاص وبنسبة (8و23%) وإما المعاقين عجز عوق ، فقد بلغ عددهم (6384) شخصاً وبنسبة(15ر6%)، في حين بلغ عدد المكفوفين(2616) شخصاً وبنسبة (4ر6%) وفئة المشلولين(1850) شخصا وبنسبة (5ر4%) من المجموع الكلي لعدد المستفيدين[9]، وكما هو معروف أن أعداد هذه الفئات غير مستقرة فقد تكون في تناقص بسبب حالات الوفاة وفي تزايد مستمر بحكم أعمارهم وحاجتهم الى المساعدة.

الفئة الثالثة: "الأطفال اليتامى" ويعود سبب اليتم الى سجن احد الوالدين "الأب"، بعدد(5) سجناء على مستوى المحافظة وبنسبة (012ر0%) من المجموع الكلي لعدد المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية في المحافظة [10] ، أو قد يعود سبب اليتم أيضا الى حالات المرض أو العوق أو الطلاق أو هجر وموت إحداهما ،إذ بلغت نسبة اليتم بسبب موت الأب(5ر2%) وألام بنسبة(2ر1%) [11]، في حين بلغ عدد الأيتام القاصرين من عمر(15) سنة فما دون المسجلين في شبكة الرعاية الاجتماعية لمحافظة البصرة (269) شخصا وبنسبة(6ر0%)من المجموع الكلي لعدد المستفيدين.[12]

ثانيا : مستويات الفقر "أنواعه": وتتمثل في:

أ-1- الفقر الاقتصادي: يراد به ضعف دخل الفرد او عجزه في الحصول على الحاجات الأساسية الغذائية منها.

2-الفقر الاجتماعي: ارتباط الفقر بمعايير اجتماعية متعددة، كالحقوق والعلاقات وكيفية تعامل الناس فيما بينهم ونظرتهم الى أنفسهم، كغياب الحريات والديمقراطية مع فقدان الكرامة والاحترام، الى جانب انعدام فرص المشاركة وعدم الشعور بالمواطنة أو الانتماء لدى الفرد.

3- فقر التمكين: فقر مؤسسي ناجم عن النقص في الاحتياجات الأساسية للفرد كالجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية،ناهيك عن عدم مشاركته في المجتمع ويعد هذا النوع مشابها للنوع السابق .

4- فقر التكوين: نقص في القدرات الشخصية للإفراد الذي يشير الى الفعاليات التي يمكن القيام بها وتحقيق أهدافهم بالاعتماد على إمكاناتهم الذاتية وظروفهم الموضوعية المحيطة به، الى جانب التمييز على أساس انتمائهم الديني والنوع الاجتماعي كما في حالة العوق البدني او النفسي.

والفقرات الأربع السابقة الذكر، موجودة في محافظة البصرة.

ب - الفقر حسب المدة الزمنية: فهناك: [13]

1- الفقر المؤقت- الموسمي : الفقر الناتج عن الصدمات الاقتصادية وسوء المواسم.

2- الفقر المزمن: الناتج عن أسباب المرض والإعاقة الدائمة الذي يعتمد على القطاع الزراعي وتخلف أساليب الإنتاج.

3-الفقر طويل الآجل- الدائم: يحدث لمدة طويلة نسبيا تزيد عن (15) سنة.

4-الفقر قصير الآجل: يستمر لمدة زمنية تتراوح ما بين(3-7) سنوات.

وتجدر الإشارة ، لو تم احتساب المدة الزمنية للفقر من عام (2003- 2010) في محافظة البصرة، فيعد من النوع "القصير الآجل".

جـ - الفقر حسب طريقة القياس: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للفقر من حيث إشباع الحاجات الأساسية: [14]

1- الفقر المدقع- الإملاق- مستوى الكفاف: حالة من حالات الفقر التي لا يتوافر فيها للفرد او الأسرة الحصول على الإشباع المقبول للحاجات الغذائية التي تمكنه من الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطه ، وعلى وفق مفهوم الأمم المتحدة، من يحصل على دولار فاقل في اليوم مقيما بالقوة الشرائية المعادلة يعد من الفقراء المدقعين بمعنى عدم قدرتهم في توفير الحاجات من المواد الغذائية، إذ بلغ عددهم(5ر698) ألف نسمة من إجمالي عدد سكان المحافظة لعام(2007). [15]

2-الفقر المطلق- الإعاشة- مستوى الكفاية : عدم كفاية الدخل الذي يحصل عليه الإنسان لتامين احتياجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء والملبس والتعليم والصحة والسكن والإيجار والوقود، ومن يحصل على دولارين فاقل مقيما بالقوة الشرائية المعادلة يعد من الفقراء "فقرا مطلقا" والذي يعني، عدم قدرتهم في توفير الحاجات الأساسية من غير المواد الغذائية والبالغ عددهم (239ر1) مليون نسمة من إجمالي سكان المحافظة للعام المذكور سابقا.[16]

3 – الفقر النسبي: افتقار الفرد او الجماعة الى الموارد التي تمكنهم من الحصول على وسائل المعيشة وأسباب الراحة المتعارف عليها مقارنة بإفراد المجتمع الآخرين، لهذا يقال، بان للفقر نظرة نسبية لارتباطه بمستوى المعيشة في المجتمع وفي توزيع الثروة وفي نسق المكانة الاجتماعية.

ثالثا: قياس الفقر: تعدّ عملية قياس الفقر حلقة أساسية في دراسات الفقر وملحة ضرورية بشكل دوري من اجل معرفة حجم الفقر وشدته وتحديد أسبابه ومن ثم آثاره، وهنالك عددا من المؤشرات اعتمدت على التعريف المبسط للفقر وهو انخفاض مستوى المعيشة ومنها مؤشر إجمالي دخل الأسرة والذي يعبر عن القدرة في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومؤشر حصة الفرد أو الأسرة من الإنفاق ومؤشر نسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الحرارية الغذائية، وان الهدف الأساسي لقياس الفقر يكمن في تحديد من هو الفقير "خطوط الفقر":

1- خط الفقر/ خط الزكاة / حد الكفاف: وله مفاهيم عدة، منها:

(التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معين للوصول الى مستوى رفاه الذي يعرف بدالة المنفعة في نظرية المستهلك).[17]

و يفهم على انه: الدخل اللازم لشراء الغذاء الكافي صحيا ، فضلا عن أبواب الإنفاق الأخرى، ويمثل (50%) من معدل إنفاق الفرد على الحاجات الأساسية ويكمن أهميته في وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسة الأسعار والعمالة والأجور والضرائب والإعانات الاجتماعية، وفي تقييم وضعية كل فرد أو أسرة في المجتمع التي ليس بإمكانها تلبية احتياجاتها الأساسية من اجل بقائها على قيد الحياة.

إما أنواعه ، فيتمثل في:

1-خط الفقر المدقع/ خط الفقر الشديد: التكاليف الدنيا التي يتحملها الفرد من اجل بقائه على قيد الحياة لمدة قصيرة، بمعنى أخر، تكلفة السلع الضرورية المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط، وتقاس على وفق طريقة كلفة السعرات الحرارية، إذ يتم احتساب قيمة تكلفة السعرة الواحدة من خلال متوسط إنفاق الأسرة على المواد الغذائية مقسوما على متوسط عدد السعرات الحرارية ثم تضرب في عدد أيام الأشهر مضروبة في كلفة السعرة الحرارية التي تضرب في السعرات الحرارية ضمن الأسرة، وبالنسبة لتحديد قيمتها، فإنها تعتمد على تقديرات الأمم المتحدة للسعرات الحرارية للفرد/اليوم، والتي تختلف من دولة الى أخرى، وبالنسبة للعــراق، تبلغ بيــن

(2150-2200) سعرة حرارية للفرد البالغ في اليوم[18]، إذ يمثل ما دون (50%) من خط الفقر والبالغ(96ر893ر281) دينارا للفرد/شهريا في المحافظة[19]، ويعود سبب انخفاضه مقارنة مع خط الفقر المطلق الى توفر مفردات البطاقة التموينية ، إذ إن (98%) من الأسر البصرية تستلم الحصة التموينية.[20]

2- خط الفقر المطلق/ خط الفقر العام: كلفة تغطية الاحتياجات الغذائية منها وغير الغذائية للفرد او الأسرة على وفق نمط الحياة القائم في المجتمع و يمثل ما فوق (50%) من خط الفقر، وتقاس على وفق طريقتين:

1-طريقة السلة الغذائية"النمط الغذائي المقترح": ويتحدد بسلة من المواد الغذائية من جانب مختصين في التغذية، بحيث تحقق تغذية متوازنة وبأدنى التكاليف، إذ تضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

2-طريقة النمط الغذائي الفعلي: يتحدد من خلال حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقا، بمعنى استخدام فئات استهلاك المواد الغذائية كونها أكثر دقة من استخدام فئات الدخل، وعلى وفق هذه الطريقة، يتطلب توفر بيانات مفصلة عن حصة الفرد من كمية السلع الغذائية وقيمها،إذ يبلغ خط الفقر المطلق على وفق هذه الطريقة في محافظة البصرة

(76ر635ر488) دينارا للفرد / شهريا،[21] ويعني ذلك اهتمام الأسر البصرية بتوفير المواد الغذائية بشكل أساسي من جهة، وعدم الاهتمام بالسلع الأخرى من جهة أخرى.

3-خط الفقر النسبي: الدخل الذي يقل عن الوسيط أو ما يعادل (40%) من مجموع الدخل ، ويتعلق بالفوارق فيما بين مستويات الموارد المادية .

رابعا: مؤشرات الفقر: يقصد بها تجميع المعلومات عن الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر، لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع بشكل عام والمجتمع البصري بشكل خاص، وقد تم تطوير هذه المؤشرات ، بسبب قصور خط الفقر عن معرفة عمق الفقر وشدته ومعرفة الفجوة بين دخل الفقراء وخط الفقر، ومنها:

1- حجم الفقر/ عدد الرؤوس/ نسبة الفقر/ معامل تعداد الإفراد: يشير الى نسبة الأسر المعيشية الفقيرة بناءً على خط الفقر إلى إجمالي عدد السكان ، أو نسبة الإفراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر الذين لم يكن باستطاعتهم تامين احتياجاتهم الأساسية الغذائية منها وغير الغذائية، فعلى مستوى الأسر، فإنها تحتسب من خلال قسمة الأسر الفقيرة الى عدد الأسر الكلي مقدرا (*100) ، وعلى مستوى الإفراد ، فإنها تحتسب من خلال قسمة عدد الإفراد تحت خط الفقر على عدد السكان الكلي مقدرا (*100)، اذ بلغت نسبة الفقر (34%) من إجمالي عدد سكان المحافظة لعام(2007) المذكور آنفا، أي ما يقارب 918 ألف عائلة بصرية دون مستوى خط الفقر "اقل من دولار للفرد الواحد في اليوم" والتي تركزت بشكل كبير في المناطق الريفية، في حين بلغت نسبة الفقر المدقع والمطلق في المحافظة (6ر28%) و(8ر49%) على التوالي في العام المذكور.[22]

2-فجوة الفقر : المجموع الكلي للأموال المطلوبة لجلب كل فرد هو تحت خط الفقر الى أعلى الخط ،وهذا ينسب الى حجم مناسب كالدخل الكلي في الاقتصاد والنفقات الحكومية الإجمالية.[23]

أو يقصد بها المسافة المعيشية التي تفصل مستوى الفقر عن مستوى الكفاية، أما أهميته ، فيكمن في معرفة حجم الدخول اللازمة للارتقاء لانتشال الفقراء كي يتحولوا من مستوى دون خط الفقر إلى ما فوق ذلك المستوى.

وتحتسب فجوة الفقر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويا لمستوى خط الفقر وعلى وفق المعادلة:

$$PG= £^{q}_{i=1} (Z-yi) / NZ *100$$

q–عدد الفقراء ، Z– مستوى الفقر ، yi– مستوى استهلاك كل منهم ، N– عدد السكان

إذ بلغت فجوة الفقر في محافظة البصرة(1%)[24]، وهذا يعني ان مقدار استهلاك غالبية الفقراء قريب من حد الفقر وان أي موارد إضافية قادرة على انتشالهم .

3–شدة الفقر: يقيس درجة التفاوت الموجود بين الفقراء أنفسهم ، ومن الأدوات المستخدمة لذلك، معامل جيني الذي يمثل المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث ، ويتراوح قيمته بين الصفر في حالة المساواة الكاملة أو في حالة عدم وجود فقر، وبين الواحد أو المئة في حالة التفاوت، ولحساب معامل جيني يستخدم المعادلة :

$$G=1-1/10000 £(si+si-1)^{Ni}$$

Si– تجمع النسبة المئوية الصاعدة للمساحة ، Ni– النسبة المئوية لعدد السكان

اذ بلغ معامل جيني لمحافظة البصرة (– 0760ر0)[25]، ويعد قيمة سالبة وهذا يشير الى تفاوت واضح في توزيع الدخول بين الأسر البصرية، اذ تشكل الأسر التي تستلم دخول أدنى والتي تتراوح مابين(60 و 80 و100) ألف دينار بنسب (1ر17% و4ر12% و8ر12%) على التوالي، في حين تشكل نسبة الأسر التي تستلم دخول أعلى ما بين (1000 و 1500 و2000) مليون دينار وبنسب (2ر9% و9ر6% و2ر8%) على التوالي لعام (2007) .[26]

المبحث الثاني: أسباب الفقر في محافظة البصرة

بما إن الفقر مسالة نسبية، يختلف من بلد لأخر وله مفاهيم عديدة، فمن الطبيعي ،اختلاف الأسباب أو العوامل التي تؤدي الى حدوثه، ومنها:

أولا: أسباب ديموغرافية:

- النمو السكاني: يسهم في ارتفاع معدلات النمو السكاني الى ارتفاع معدلات الفقر، اذ بلغ معدل النمو السكاني في محافظة البصرة(3%) وهذا ناجم عن ارتفاع عدد الولادات ومن ثم ارتفاع نسبة صغار السن أي الفئة العمرية (1– 15) سنة بنسبة (43%)[27] من المجموع الكلي لسكانها في عام (2007) ومن ثم ارتفاع معدل الإعالة الذي سيتم ذكره في فقرة آثار الفقر.

ثانيا: أسباب اقتصادية:

1– التضخم: ارتفاع مستمر وملموس في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي"عجز في العرض مقابل فائض في الطلب"، فان قيمة النقود التي تتحدد بقيمة السلع والخدمات التي يمكن شرائها بوحدة نقدية واحدة في زمان ومكان معين، سوف تنخفض، وتعد فئة الفقراء من أكثر الفئات تضررا، لأن دخولهم الاسمية غير مصممة للتكيف مع التغير في المستوى العام للأسعار لعدم امتلاكهم أصولا حقيقية، بل تكون على شكل نقود سائلة، إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة البصرة (94%) في عام (2007)[28]، ويرجع سبب تفاقم التضخم الى سمة التمويل بالعجز، إذ يحتل الأجور والرواتب (7ر56%) النسبة الأكبر في توزيع مصادر الدخل، فضلا عن دخل العاملين لحسابهم الخاص بنسبة(6ر18%) ومن الملكية بنسبة (5ر15%) في عام (2006)[29]،وبعد عام 2003، اتخذت السياسة النقدية في العراق مجموعة من الإجراءات لخفض التضخم، منها:

– خفض سعر فائدة البنك المركزي من (20%) في عام (2007) الى (7%) عام (2009)، ونتيجة لذلك، فقد هبط التضخم الأساس الى المرتبة العشرية الواحدة ليسجل ما نسبته (1ر7%) في عام (2009) مقابل (13%) عام (2008)[30]، فأصبحت القوة الجاذبة للدينار العراقي اليوم كعملة وطنية قوية.

– سعر الصرف ، فقد كان له الأثر الأكبر في رفع القيمة الخارجية للدينار العراقي من خلال مزاد العملة الأجنبية، إذ شهد سعر صرف الدينار العراقي تحسنا مقابل الدولار الأمريكي في مزاد البنك المركزي خلال الأعوام (2007–2008–2009)،إذ بلغ (1215–1172) بين عامي (2007–2008)[31]وبين(1214–1172) في العامين (2008–2009) وبمعدل سنوي بلغ (1193) دينار/دولار للأعوام السابقة الذكر، وأثره في خفض معدل التضخم من (7ر11%) في عام (2008) الى (1ر7%) في عام (2009)[32]، وعلى الرغم من إن السياسة النقدية قد نجحت في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، إلا إنها لم تنجح في كبح التضخم على نحو ملائم، بسبب نظرتها من منظار نقدي فقط عند ربط تعظيم القدرة الشرائية للدينار العراقي بسلسلة عائدات النفط و لا سيما مع بقاء الاقتصاد الوطني لهيمنة قطاع النفط دون الأخذ بنظر العدّ الحالة الاقتصادية للبلد المتمثلة بضعف القطاعات المنتجة" الزراعة والصناعة" وتراجع معدلات الإنتاج فيها مما يدفع الاقتصاد العراقي بقوة نحو هاوية الاستمرار على سد احتياجاته الخاصة والعامة عن طريق الاستيراد، بمعنى آخر، إن الإنفاق العام يتسع بسرعة عند أزياد عوائد النفط ويتقلص عند انخفاضها بسبب ان السياسة المالية تتسم بالتراخي مما يدل ذلك على ضعف التنسيق بين السياسة المذكورة والسياسة النقدية، لذا فان معالجة التضخم تتطلب، أن تكون الأولى "السياسة النقدية" متوازنة مع الثانية "السياسة المالية" والمستندة الى حماية الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي بقطاعيه العام والخاص من غير النفط الخام ثم زيادة وتيرة نموه تدريجيا وصولا الى نقطة التوازن الاقتصادية بين النفقات النقدية "العرض النقدي" والتدفقات السلعية "الناتج المحلي".

2– برامج التصحيح الهيكلي: **وتعد من إحدى الأسباب المؤدية الى زيادة الفقر، كونها تجبر الحكومات على تخفيض الدعم أو إلغائه على السلع والخدمات، فقد أدت سياسة تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية الى ارتفاع نسب الإنفاق الأسري البصري الشهري على الوقود والطاقة بنسبة(1ر86%) وعلى النقل والموصلات بنسبة (0ر76%) بسبب ارتفاع أسعار الوقود، فضلا عن بقاء نمط الإنفاق الاستهلاكي لصالح إشباع الحاجات الأساسية ومنها الغذائية إذ بلغت نسبة الإنفاق الأسري البصري الشهري عليها بنسبة(4ر96%) في عام (2007)[33] ومن ثم الإضرار بالطبقة الفقيرة من خلال ارتفاع في تكاليف مستوياتهم المعاشية وتدهورها، كون إن الجزء الأكبر من ميزانيتهم تعتمد على إنفاق القيود الأساسية المدعمة، وان الانتقال الى اقتصاد السوق، يخلق تحديا في مواجهة الفقر كونها موالاة السيادة الاقتصادية.**

3 – سوء توزيع الدخل والثروات: **إن توزيع الدخل يشكل احد القضايا التي تحكم سير المجتمع وتطوره، وان تقارب آراء إفراده عنها يترك أثرا ايجابيا على الجميع من حيث استقراره وتماسكه الاجتماعي، والعكس صحيح في حال اختلاف تلك الآراء، إذ يظهر بذلك، طبقتين في المجتمع وهم طبقة الأغنياء القادرين على شراء حاجاتها بسبب تركز الثروة لديها وطبقة الفقراء التي تكون عاجزة عن تحقيق ذلك، ولما لها من آثار سلبية على منظومة القيم الاجتماعية ، وفي الأقطار النفطية كالعراق ومنها محافظة البصرة، تتركز الثروة بأيدي فئة قليلة من السكان، إذ إن (90%) من الثروة النفطية، حصلت عليها(20%) من السكان، في حين توزعت باقي الثروة بنسبة (10%) على باقي السكان، معنى ذلك، سوء توزيع الدخل والثروة لصالح فئة قليلة من الأغنياء.**

4-البطالة: **يعد الفقر والبطالة متلازمان على المدى البعيد، إذ يعد العمل أحد المصادر المهمة للدخل وعنصرا من عناصر الإنتاج، فقد بلغ معدل البطالة بعمر(15)سنة فأكثر ما يقارب (90ر7%)على مستوى المحافظة في عام (2005) وبنسبة(4ر12%) في عام(2006) ليصل الى (51ر15%) في عام (2008) على مستوى المحافظة موزعا بين المناطق الحضرية بنسبة (8ر15%) بين الذكور بنسبة (8ر14%) وبين الإناث (07ر21%)، وفي المناطق الريفية بنسبة (27ر15%) موزعا بين الذكور بنسبة (38ر15%) وبين الإناث بنسبة (46ر13%) ويلاحظ من النسب المذكورة، تزايد معدلات البطالة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية بسبب شدة تزاحم العاطلين في الحصول على عمل مقابل محدودية فرص العمل، في حين يرجع زيادة معدلات البطالة للإناث في البيئة الحضرية الى ما يفوق مشاركتهن في قوة العمل في ظل انعدام فرص العمل في القطاع العام الذي يشكل الفرصة المثالية للعمل بالنسبة للمرأة، وسبب انخفاض معدلاتها في البيئة الريفية، فيعود الى طبيعة عملها في القطاع الزراعي بأجور منخفضة أو العمل لدى أسرهن بدون اجر، أما معدل البطالة بالفئة العمرية "الشباب" بعمر15-24سنة في المحافظة فتبلغ (6ر29%) في عام(2006) و(28%) في عام (2007) ليصل الى (40%) في عام (2008)[34]، في حين بلغ عدد العاطلين بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه والمسجلين والمستفيدين من شبكة الرعاية الاجتماعية في المحافظة ما يقارب (4620) شخصا وبنسبة (3ر11%) من المجموع الكلي للمستفيدين البالغ عددهم (40664) شخصاً[35]، ويرجع سبب ذلك الى عدم التنسيق بين سياسات التعليم وما يحتاجه سوق العمل بمعنى وجود فائض في الخريجين من مهنة معينة يقابله عجزا في مهن أخرى وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين التي تعد من إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي مع تسريح أعداد كبيرة من أفراد المجتمع البصري من المؤسسات الأمنية والعسكرية كالدوائر المرتبطة بديوان الرئاسة والأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني وعدم قدرة القطاع الخاص في المحافظة على استيعابهم.**

ثالثا: أسباب إدارية وتنظيمية:

-الفساد والمحسوبية: إن الواسطة والمحسوبية والفساد بنوعيه الإداري و المالي المنتشر في مؤسسات محافظة البصرة وفي أجهزتها من العوامل التي تؤدي الى الفقر والحرمان ، كونه يقف عائقا أمام التخفيف من حدته، إذ يؤذي الفقراء بشكل غير مباشر من خلال البيروقراطية وبط الإجراءات المعقدة ومن ثم عدم الاهتمام بمصالح الفرد البصري ، حيث لوحظ في مكتب الضمان الاجتماعي في محافظة البصرة التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن وجود فساد مالي وأداري لقيام مسؤول شعبة القروض في ترويج معاملة إجازة محل مقابل مبلغ من المال دون طلب الأولويات ، الى جانب اختلاس موظف في وزارة النفط مبلغا من المال قدره (000ر285ر170) مليون دينار وهي قيمة أجور مبيعات محطة وقود أبي الخصيب الحكومية في المحافظة ومن ثم إلزامه بتأدية المبلغ المختلس الى الشركة العامة لتوزيع المنتوجات النفطية، ولوحظ أيضا، وجود حالات الفساد في أحد مستشفيات البصرة ومنها مستشفى الشفاء العام بتهمة بيع بطاقات وهمية للمراجعين واستيلائه بصورة غير مشروعة على مبالغ نقدية من تلك العملية وأيضا في احد المدارس "الإعدادية" في قضاء الزبير بتزوير وثائق دراسية [36].

رابعا: أسباب سياسية: إن العوامل الأمنية وما يعتريها من تغيرات ، قد تؤثر بشكل مباشر في اقتصاد أي دولة ، لأنها تحول دون تقدم عجلة التنمية الاقتصادية وإيقاف أي استثمار أو نشاط داخل البلد وخارجه ومن ثم تقليل الموارد المتاحة لإفراد المجتمع البصري وتأثيره السلبي في مستوى معيشتهم ومن ثم انتشار ظاهرة الفقر ومنها:

1- النزاعات الداخلية والخارجية المتمثلة في الحروب التي عانى منها الاقتصاد البصري التي استمرت لمدة طويلة قاربت على (23) عاما بدءً من الحرب العراقية الإيرانية عام (1980) مرورا بحرب الخليج في عام (1991) أي مدة الحصار الاقتصادي التي استمرت حتى عام (2003) والتي ساهمت بدورها في عدم الاستقرار وافتقار فئات كبيرة من مجتمعها بسبب عمليات التهجير القصري والتشريد من ثم ضياع فرص العمل والممتلكات والمنازل إذ إن(2%)[37]من المساكن في المحافظة قد تعرضت الى النهب والدمار.

2-غياب الحكومة المحلية وذلك من خلال حرمان الشعب من اختيار سلطة وطنية قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية والتحكم في مواردها البشرية والمادية والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية.

3- فرض العنف المتصاعد وسقوط عشرات الآلاف من الضحايا لا سيما من أرباب العمل ليتركوا أسرهم من دون معيل واضطرار الأم وأولادها الى العمل او ما تسمى بتأنيث الفقر الذي سيتم ذكره في فقرة آثار الفقر.

خامسا: أسباب ذاتية:

1- الشيخوخة: تعد فئة كبار السن في المجتمع البصري هم الأكثر عرضة للفقر مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى لعدم قدرتهم على الانخراط في سوق العمل اولا ولغياب أنظمة الضمان الاجتماعي وتأمينات الشيخوخة آخراً ، إذ بلغ عدد المستفيدين من دار رعاية المسنين (39) فردا، إذ تتراوح أعمارهم من (60) عاما فما فوق بالنسبة للرجال و55 عاما فما فوق بالنسبة للنساء .

2- موت رب الأسرة: تعتمد الأسر على دخل رب الأسرة في تلبية احتياجاتها الأساسية ، لذا فان اسر فئة الأرامل من أكثر الأسر احتياجا لفقدان مصدر دخلها بفقدانها المعيل الوحيد للأسرة وهو الزوج، ما جعلتها ترزح تحت وطأة الفقر واعتمادها على المساعدات الاجتماعية التي تتراوح بين (50) ألف دينار للأسرة متكونة من شخص واحد في الشهر الواحد كحد أدنى و(120) ألف دينار كحد أعلى من أسرة مكونة من (6) أشخاص فأكثر والتي تصرف كل ثلاثة أشهر، إلا أنها لا تكفي لتلبية احتياجاتها الأساسية، إذ بلغت (350) ألف أرملة في محافظة البصرة. [38]

المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن الفقر في محافظة البصرة

أولا: الآثار الاقتصادية:

1- ارتفاع معدلات الإعالة: يعبر معدل الإعالة عن عدد الإفراد بعمر(0 صفر-14) سنة مضافا إليه عدد الإفراد بعمر (65) سنة فما فوق مقسوما على عدد السكان بعمر(15-64) سنة، إذ (81ر75%) لعام (2007)[39]، إما أهميته من وجهة النظر الاقتصادية والإنتاجية يكمن في إنها الفئة التي تعول في الإنتاج وتحمل أعباء العمل بمختلف قطاعاته في المجتمع التي بلغت (2ر52%) وعليها تقع مسؤولية إعالة الفئتين الباقيتين صغار السن من عمر(15) سنة فاقل بنسبة (43%) من المجموع الكلي لسكان المحافظة في عام (2007) وكبار السن بعمر(60) سنة فأكثر بنسبة (7ر3%) عام (2007)[40]، أي ان الشخص الواحد يعيل

(6) أشخاص من الأطفال والمسنين وهذا دلالة على أن الهرم السكاني في المحافظة ذو فتوة عالية ومن ثم رفع معدل الإعالة وانتشار الفقر.

2-تدني المستوى الصحي: هنالك ترابط مباشر ما بين الفقر والمستوى الصحي، إذ أن تحسين مستويات الصحة يسهم في زيادة الإنتاجية الحقيقية للفرد مقابل انخفاض معدلات الفقر او تقليصها ، والعكس في حالة الفقر التي تنتج عنها اختلالاً في التوازن التغذوي عند الفرد بسبب عجز القدرة الشرائية لديه اللازمة لشراء العناصر الغذائية المطلوبة يوميا ومن مؤشرات المستوى الصحي معدل وفيات الأطفال الرضع الذي بلغ (27) حالة وفاة لكل ألف ولادة حية واحتلت المحافظة بذلك المرتبة الثالثة من بين محافظات العراق عام (2006) ، في حين بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر(34) حالة وفاة لكل ألف ولادة حية عام (2006) و بدورها احتلت المحافظة المرتبة الرابعة ، فضلا عن سوء التغذية المزمن "التقزم – نسبة الطول الى العمر" للأطفال التي بلغت (2ر18%) وسوء التغذية العام "الوزن الى العمر" الذي يعبر عن عدم قدرة الأطفال في الحصول على السعرات الحرارية اللازمة لنموهم على النحو السليم بنسبة (4ر8%) في حين بلغت نسبة سوء التغذية الحاد " الهزال"نسبة الوزن الى الطول" (2%) عام (2006) وبنسبة (7%) عام (2007)[41]، فضلا عن ارتفاع معدل وفيات الأمهات بسبب الولادة ويقاس بعدد وفيات الأمهات في مدة زمنية محددة لكل(100) إلف امرأة في عمر الإنجاب (15-49)سنة ويقيس خطورة التوليد وقد بلغت (19) حالة وفاة مقابل(8018) ولادة حية في المحافظة في عام (2004) وتعد نسبة قليلة مقارنة بنسبة وفيات الأمهات في العراق البالغة (193) حالة لكل (100) ألف ولادة حية في العام نفسه، اذ فيها نوع من التضليل لعدم الدقة في البيانات والإحصائيات المتوفرة بالنسبة للوفيات خارج نظام الرعاية الصحية وكانت أعلى نسبة لوفيات الأمهات على مستوى أقضية المحافظة في قضاء المدينة بنسبة(3ر34) حالة وفاة لكل(100) ألف ولادة حية يليه قضاء البصرة بنسبة(1ر28) حالة لكل(100) ألف ولادة حية في حين سجل قضاء الزبير أدنى نسبة (2ر9) حالة لكل(100) ألف ولادة حية[42] في حين لم يتم تسجيل أي حالة وفاة في كل من قضاء شط العرب وقضاء الفاو، ويعود أسبابه الى اختلاف في مستوى الظروف الاقتصادية والصحية التي تعيشها الأم وبشكل عام تعكس الإحصائيات المذكورة سوء الوضع التغذوي والصحي والاقتصادي للأسر الفقيرة ولقلة الأدوية واللقاحات اللازمتين للام والطفل معا .

3- تدني المستوى التعليمي: يعد التعليم احد المحاور الأساسية في عملية التنمية ، لذا فان انسجام فلسفته مع فلسفة النوع الاجتماعي من احد الأهداف التي ينبغي تحقيقها وعدّها وسيلة لا غنى عنها للتحديث والأعمار، فضلا عن ان تطور التعليم ورقيه يعد دليلا على تقدم الشعوب وان الإنفاق عليه يعد استثمارا لرأس المال البشري الطويل الأجل من اجل إحداث تغيرات نوعية متمثلة في الكفاءة بوصفها المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في الدول، إذ يسهم الفقر في استمرار نقص التعليم ويتضح ذلك من معطيات الجدول (1)، ان التحصيل العلمي يتفاوت بين إفراد المستفيدين من شبكة الرعاية الاجتماعية ولفئة الذكور فقط في المحافظة، اذ إن أعلى نسبة فقر تحصل عند مستوى من ليس لديهم مؤهل علمي البالغ عددهم (22629) فردا من المجموع الكلي للمستفيدين من الفئات الأخرى وبنسبة(55,6%) يليه الأخرى "العجزة والعوق والشيخوخة" (15393) فردا وبنسبة (8ر37%)، في حين بلغ عدد الأميين(1565) فردا وبنسبة (8ر3%)، والحاصلين على الشهادة الابتدائية قد بلغ (475) فردا وبنسبة (16ر1%) والذين لا يعرفون القراءة والكتابة بنسبة(5ر0%)، في حين تنخفض نسبة الفقر عند حملة الشهادات الجامعية من درجة البكالوريوس والدبلوم والدكتوراه بنسب متقاربة(03ر0%)، أي ان نسبة الفقر تنخفض انخفاضا ملحوظا كلما ارتفع المستوى التعليمي والعكس صحيح ، كذلك الحال نفسه بالنسبة للمسنين

المستفيدين من دار رعاية المسنين في المحافظة المبين في الجدول (2)، اذ بلغت نسبة الفقر عند الأميين (66ر6%) وبين شهادة الدبلوم بنسبة (2ر5%)، لذا فان الحرمان من التعليم يعد انتهاكا للأمن الإنساني ومعوقا للتنمية البشرية القائمة على مبدأ التكافؤ والمشاركة.

جدول (1)

مستوى الفقر على أساس المستوى التعليمي للذكور في محافظة البصرة لعام 2010

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
أمي	1565	3ر8
يقرا ويكتب	223	0ر5
ابتدائية	475	1ر16
متوسطة	151	0ر3
إعدادية	75	0ر18
إعدادية مهنية	109	0ر26
بكالوريوس	16	0ر03
دبلوم	15	0ر03
دكتوراه	13	0ر03
ليس لديهم معلومات عن أي تحصيل علمي	22629	6ر55
اخرى"عوق-عجز-شيخوخة"	15393	8ر37
المجموع	40ر664	100

المصدر: دائرة الرعاية الاجتماعية في محافظة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة،(البصرة: بيانات غير منشورة ، 2011)،ص1.

جدول (2)

مستوى الفقر على أساس المستوى التعليمي للمسنين في محافظة البصرة لعام 2010

المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
أمي	26	66ر6
يقرا ويكتب	2	1ر5
ابتدائية	5	12ر8
متوسطة	3	7ر6
إعدادية	2	1ر5
دبلوم	1	2ر5
المجموع	39	100

المصدر: دائرة الرعاية الاجتماعية لدار رعاية المسنين في محافظة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة، (البصرة:بيانات غير منشورة ، 2011)،ص.2

4- ارتفاع معدل العمالة الناقصة ويمثل النسبة المئوية لعدد الإفراد الذين يؤدون عمل من دون اجر ولحسابهم الخاص بصورة غير طوعية بأقل من الساعات المقررة للعمل (35) ساعة أسبوعيا ويبحثون عن عمل إضافي خلال المدة المرجعية الى مجموع القوى العاملة، إذ بلغ (19%) في محافظة البصرة، في المناطق الريفية بنسبة (13%) للرجال و(59%) للنساء عام (2006)[43]ويعود سبب ارتفاع نسبة النساء الى اشتغالهن في القطاع غير المنظم اقل من ساعات العمل مقارنة بالرجال فضلا عن أسلوب التشغيل بعقود وقتية ولساعات محدودة سواء في القطاع العام أو الخاص .

5-ان لمشكلة الجفاف وارتفاع ملوحة المياه في محافظة البصرة ،آثاراً اقتصادية واضحة على فقرائها في الريف بشكل خاص من خلال ارتفاع معدلاتها ،اذ بلغت (2867) ملغم/لتر في مهيجران و(3369) ملغم/لتر في قضاء المدينة و ما يقارب(15765) ملغم /لتر في قضاء القرنة ومن ثم ارتفاع معدلاتها في قضاء الفاو الى (41812) ملغم/لتر عام (2009) [44]، ما اثر سلبا في الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني، إذ بلغت نسبة الضرر في إنتاج النخيل ما يقارب(55%) [45] كل من أقضية الفاو وشط العرب وأبي الخصيب، فضلا عن ذلك، قد زحفت الملوحة الى المناطق الزراعية في الاقضية المذكورة ، ما أدى ذلك الى هلاك أعداد كبيرة من الماشية وما يقارب (12) مزرعة من مزارع الأسماك وبنسبة ضرر بلغت (100%) [46]، الى جانب نفور بعض الأنواع المحلية منها،

ناهيك عن وجود الخسائر في توفير الماء الصالح للشرب، اذ تطلب ذلك مبالغ كبيرة حيث وصل سعر الطن الواحد من الماء الى أكثر من (20) ألف دينار، ومن خلال النسب، يمكن القول ان لمشكلة الملوحة في المحافظة دورا سلبيا على فقراء الريف من خلال تأثيرها على الإنتاج النباتي والحيواني محدثا بذلك العجز الغذائي للمناطق المهددة بالملوحة ولما لذلك من آثار على الاحتياجات الغذائية وتجارة التمور في هذه المناطق ومن ثم على الدخل الذي بإمكان المستثمر المحلي من الحصول عليه في نهاية الموسم الزراعي.

6- تمتاز الأسر الفقيرة بقيامها بإعمال بسيطة منها(9ر33%)عاملين في الحرف وما إليها وبنسبة (2ر20%) منها في خدمات الباعة، في حين بلغت نسبة الأسر العاملة في المهن الأولية بنسبة (9ر9%) والنسبة القليلة البالغة(8ر4) و (7ر4%) فنيون وعاملون في الإعمال المكتبية، في حين كانت النسبة الأكبر لسكان المحافظة العاملين حسب نشاطهم الاقتصادي في البناء والتشييد وتجارة الجملة والمفرد بنسب متقاربة وهي (6ر18%) و (9ر18%) [47] على التوالي .

ثانيا: الآثار الاجتماعية

1-معاناة الأسر البصرية الفقيرة من النواحي البيئية المتمثلة في ارتفاع نسبة من يعيشون في منازل موجودة في أحياء ملوثة بمجاري، إذ إن نسبة المستفيدين منها من شبكة المجاري(3ر24%) فقط و(72%)[48]منها غير مرتبطة بشبكة تصريف المياه الثقيلة، فضلا عن وجود نفايات قرب وحداتهم السكنية بنسبة (1ر55%) وتكدس المياه الراكدة والإمطار بنسبة(9ر75%) عام(2007)[49] ويتضح من ذلك، عدم توفر شبكات المجاري الثقيلة بالشكل الذي يتناسب مع عدد سكان المحافظة لتقديم خدماتها من جهة ومدى ضعف دور دوائر بلدية المحافظة في أداء مهامها المكلفة إليها من جهة أخرى.

2- تتراوح نسبة الأسر البصرية المجهزة بمياه صالحة للشرب من الشبكة الى المنازل 23% وهي نسبة قليلة، إذ تعاني المحافظة وأسرها من شحه المياه الصالحة للشرب لأسباب عدة منها، وقوعها أسفل حوض نهري دجلة والفرات وما يحمله المصب العام من أملاح كونه ملتقى للمبازل الواقعة على امتداد الأراضي التي يمر من خلالها، فضلا عن قدم شبكات التوزيع الخاصة بالماء الصالح للشرب ناهيك عن ارتفاع مياها الجوفية بفعل ظاهرتي المد والجزر والتي تأتيها من الخليج العربي لذا فان غالبية الأسر ما تزال مستمرة على شراء الماء الصالح للشرب، وان ما يقارب(44%) من الأسر تحتاج الى وقت قدره عشر دقائق للوصول إلى مصدر مياه شرب[50]، وان (7ر95%) منها مرتبطة بشبكة مياه عامة وبنسبة(9ر2%) تأتيها من الحنفية، الا أن استقرار المصدر المذكور متذبذب، حيث تتراوح نسبة الأسر التي لها تجهيز مستمر من المياه عبر الأنابيب(1ر12%) وتعد قليلة مقارنة مع عدد سكانها عام (2007)، والأسر التي تعاني من مشاكل يومية متكررة تتراوح بنسبة (5ر22%)، والتي تأتي لها المياه بشكل ضعيف تقدر بنسبة(0ر23%) عام(2007)[51]، وهذا يعني إن الأسر البصرية تعاني من انقطاع المياه خلال موسم الصيف فضلا عن تلوثها بسبب تقاطعها مع منظومات المياه الثقيلة و لا سيما الفقيرة منها.

3- تبلغ نسبة الأسر البصرية التي تعاني من عدم استقرار الطاقة الكهربائية(42%)، والتي تعتمد على المولدات المشتركة في تجهيزها بنسبة(7%)، واعتمادها على المولدات الخاصة كمصدر بديل للكهرباء بنسبة(4%) عام(2007)[52] معنى ذلك أن الأسر المقتدرة في المحافظة اقل عددا مقارنة مع الأسر الفقيرة، فضلا عن تدهور

التيار الكهربائي في المحافظة من حيث عدم استقرارها وانقطاعها بشكل كبير ومستمر لمدة (4) ساعات في مناطق معينة منها و(6) ساعات او أكثر في مناطق أخرى لا سيما خلال فصل الصيف المتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة.

4- تردي نوعية السكن "نوعية المواد التي صنع منها البيت" بالنسبة للأسر الفقيرة وعدم عيشها في حالة صحية ، إذ إن نسبة الأسر التي تعيش في بيوت مشيدة من الطين بلغت(7ر4%) والبلوك بنسبة (9ر49%) والطابوق (9ر39)[53]، أي أنها تفتقر الى ابسط مقومات الحياة الطبيعية ، كما هو الحال الى ارتفاع عدد الأسر البصرية الذين يشتركون في منزل واحد منها (4) أسر و(3) أسر وأسرتان وبنسب (1ر6%) و(0ر7%) و (5ر17%) على التوالي ويعانوا من ازدحام سكاني بنسبة (6%) عام (2006).[54]

5- زيادة ظاهرة عمالة الأطفال لدى الأسر الفقيرة وتسربهم من التعليم الأولي وانخراطهم في سوق العمل لمساعدة أسرهم ماديا أي لتوفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة لا سيما بفقدان الوالد ، اذ بلغ (7ر1%) عام (2006) وارتفاعها الى(1ر2%) عام (2008).[55]

6- تأنيث الفقر: بمعنى إن المرأة المعيلة هي التي تعد المتكسب الأساسي للأسرة والمسؤول على إدارة شؤون الأسر الحياتية، اذ تبلغ عدد النساء التي تعيل أسرها في المحافظة (7%) عام (2007).[56]

7-انتشار ظاهرة التسول الذي يظهر معالم الفقر في المحافظة من كلا الجنسين كبارا وصغارا المنتشرين في مفترق الطرق والأسواق وفي دور العبادة.

8-حرمان الأسر البصرية الفقيرة منها من المشاركة الشعبية الاجتماعية في المجالات الاقتصادية والسياسية.

9-ظهور الانحرافات الأخلاقية داخل المجتمع البصري ومن ثم غياب التماسك الاجتماعي والتطرف وهي مظهر من مظاهر الإقصاء الاجتماعي ومن ثم تأثيرها على استقرار الأسرة من حيث تفككها التي تعد من العوامل الأساسية في جنوحها والتي تأثرت تبعا لتأثر وضعها الاقتصادي بسبب عدم قدرتهم للوصول الى إشباع حاجاتهم اليومية الأساسية منها وغير الأساسية.

10-وعلى وفق الفقرة السابقة، الانغلاق على أنفسهم ، اذ يصبحوا في عزلة اجتماعية بسبب شعورهم بالعجز وإنهم عالة على المجتمع ومن ثم الإحباط واليأس لديهم، إذ لا يوجد أثقل من النفس من تجرع مرارة العوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ونظرته لنفسه لا سيما في حال كونه مسؤولا عن إعالة أسرته لتامين احتياجاتهم المعشية.

ثالثا: الآثار السياسية

1-إن النظام ألتوزيعي غير العادل للدخول والثروات، يؤدي الى إثارة المشاعر النفسية للفقراء وتحريكها "تعميق مظاهر العنف" نحو النظام السياسي او السلطة وتأثير ذلك في سيادة الأمة واستقلالها، إذ إن الفقير لا يجد حماسا للدفاع عن وطنه.

2-الانحراف وانتشار الجريمة والسرقة والقتل بسبب فقدان الفرد "العامل" مصدر دخله وتعرضه الى الآلام الفقر والحرمان.

المبحث الرابع: الإجراءات الكفيلة للحد من الفقر "معالجته" في محافظة البصرة

من اجل التغلب على مشكلة الفقر في محافظة البصرة ، سيتم التطرق إلى الإجراءات المطلوبة بشأنها ومنها:

أولا: تدعيم النمو الاقتصادي من خلال :

1-أ-تنويع الاقتصاد البصري أي التحول من اقتصاد أحادي المورد الى اقتصاد أكثر تنوعا واستقرارا من خلال تشجيع الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي نحو القطاعات الاقتصادية الكثيفة العمل في محافظة البصرة والمتمثلة في تنمية قطاعاتها الزراعية والصناعية لا سيما وإنها تمتلك أراضي صالحة للزراعة وكتحصيل حاصل يتطور القطاع الصناعي ومنه الصناعات الكبيرة المتمثلة في الشركة العامة للبتروكيمياويات والأسمدة الجنوبية ومعمل الحديد والصلب التي تعمل بطاقتها الجزئية والمتوقفة عن العمل البعض منها لتدر إيرادات لا سيما وإنها تعتمد على مدى توفر الموارد الطبيعية كالمعادن والتي تمتاز بوفرتها في المحافظة، وبذلك تتحقق التنمية المتوازنة، فضلا عن ذلك يؤدي قطاع الخدمات الدور الوسيط الأساسي بين القطاعين المذكورين.

1-ب-تنشيط الحركة السياحية في المحافظة ومنها الطبيعية كوجود الاهوار الذي يعد موقعاً سياحياً لعدد كبير من السواح واستغلالها كمحمية من المحميات الطبيعية والتراثية منها المتمثلة في بيوت تجار البصرة وتدعى " بالشناشيل" التي تتمركز في مناطق البصرة القديمة.

والجدير بالذكر، ان وجود اقتصاد بصري متنوع ،يؤدي الى تحقيق التوازن بين السياستين النقدية والمالية، أي التوازن بين التدفقات النقدية "العرض النقي" والتدفقات السلعية "الناتج المحلي".

2- تحقيق التنمية الريفية بسبب عدم كفاية الدخل المتولد من النشاط الزراعي لمتطلبات نمو عدد السكان في الريف ، ويتطلب بدوره تشجيع الاستثمار الخاص في الانشطة غير الزراعية في القطاع الريفي.

3- التوسع في المشروعات الصغيرة: ان للصناعات الصغيرة دوراً في توفير فرص عمل وتعزيز سياسة مكافحة البطالة والحد من الفقر نوعا ما في محافظة البصرة، اذ بلغ عدد الصناعات الصغيرة فيها(637) صناعة في حين بلغ عدد العاملين فيها نحو(2107) عمال عام (2008)، موزعة بين الصناعات الغذائية بواقع (244) صناعة و(888) عاملاً والنسيجية بين(172) صناعة و(391)عاملاً وبين(149) صناعة و(441)عاملاً للصناعات المعدنية وبيـــن

(64 و24 و13 و8) صناعة و(210 و120 و34 و23) عاملاً للصناعات الخشبية والإنشائية والورقية والطبية على التوالي، في حين بلغ متوسط عدد العاملين في الصناعات الصغيرة (1ر3) عامل لكل صناعة، إذ استحوذت الصناعات الإنشائية العدد الكبير من القوى العاملة وبمتوسط بلغ (5) عمال للصناعة الواحدة، والصناعات الغذائية بمتوسط قد بلغ(6ر3) عاملاً ، تليها الصناعات الخشبية بمتوسط (3ر3) عاملاً ، والمعدنية بمتوسط (0ر3) عاملاً ، والعدد القليل من العاملين فقد كان من نصيب الصناعات الطبية والورقية والنسيجية بمتوسط بلغ (9ر2 و6ر2 و2ر2)[57] على التوالي، اذ كان العدد الكبير من العاملين في الصناعات الإنشائية والغذائية لما توفره الثانية من منتجات غذائية ضرورية لديمومة الإنسان بشكل عام والبصري بشكل خاص، ومن اجل نجاح مثل هذه المشروعات ، يتطلب :

- توزيع القروض على الفئات الفقيرة المستحقة في محافظة البصرة مع التبسيط في إجراءات الحصول عليها، كتقديم قروض لطلبتها الخريجين العاطلين عن العمل في مناطقها الحضرية والريفية، إذ تسهم بدورها في زيادة الإنتاج الزراعي المحلي من حيث استصلاح أراضي زراعية جديدة مع توليد مصدر دخل لهذه الفئات.

– إيجاد نظام ضريبي عبر الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة مناسبة من اجل تكوين رؤوس الأموال ومضاعفة مبلغ السماح الضريبي لغرض تشجيع المستثمرين في التوجه نحو الأنشطة الإنتاجية ما يساعد ذلك على تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في محافظة البصرة سواء في مراكزها او في أقضيتها.

– توفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة المالي منه عبر تعدد مصادر التمويل "البنوك التجارية وهيأت التمويل الحكومية وغير الحكومية" والفني المتمثل في تحفيز عمليات البحث العلمي والتطبيقي وتقديم الخدمات الإرشادية من قبل الاختصاصيين، الى جانب إقامة برامج تدريبية لرفع مستوى مهارة العاملين فيها.

ثانيا: تحسين كفاءة شبكة الحماية الاجتماعية:على الرغم من تأسيس شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وفي المحافظة عام (2006) وهو تعديل لقانون الرعاية الاجتماعية المرقم (126) لعام(1980)، وتم تحديد سقف الدخل للإعانة الاجتماعية بموجب جدول يتراوح ما بين (50) ألف دينارا شهريا لأسرة مكونة من شخص واحد وبين (120) ألف دينارا شهريا لأسرة مكونة من (6) أشخاص فأكثر، أي ان حصة الشخص الواحد لتلك الأسرة سيكون (20) ألف دينارا شهريا فاقل،إلا إن تلك المبالغ "مبلغ الإعانة" تصرف كل (3) أشهر ناهيك عن عدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة بسبب عدم الأخذ بنظر العدّ التغيرات التي تحدث في مستويات التضخم على الرغم من ان الفقرة التاسعة من المادة(15) من مشروع قانون شبكة الحماية الاجتماعية، تشير الى إمكانية تعديل المبلغ المذكور وفقا لنسب التضخم، الا من الصعوبة إجراء تلك التعديلات بسبب الظروف المتسمة بعدم الاستقرار على الصعيد الأمني المحلي مع ارتفاع في معدلات تسرب منافعها"منافع الحماية الاجتماعية" بسبب عدم توفر بيانات تفصيلية عن عدد الأسر الفقيرة في محافظة البصرة ليصبح البرنامج أكثر فعالية في تحقيق أهدافه، لكن مع ذلك، قد أسهمت شبكة الحماية الاجتماعية من تخفيف الفقر في محافظة البصرة نوعا ما وليس على نحو كبير، لذا يتطلب تحسين كفاءتها عن طريق:

– عند تحديد الفئات المستهدفة بالإعانة إن تؤخذ بنظر العدّ خط الفقر الوطني ، وان يكون هنالك مسح إحصائي لعدد الأسر الفقيرة في محافظة البصرة سواء في مراكزها أو في أقضيتها.

– يحبذا لو تصرف مكافآت عينية أو نقدية في أيام الأعياد "الوطنية والدينية" للفئات المشمولة بها.

– إن يكون هنالك زيارات ميدانية وبشكل دوري من قبل الحكومة المحلية و منسوبي الشبكة السابقة الذكر للمناطق والأسر الفقيرة والتعرف على احتياجاتهم أخذا بنظر العدّ عدد إفرادها من حيث الأطفال وكبار السن والمحتاجين وتقديم يد العون لهم.

– إنشاء صندوق خاص يكمن مهمته في إقامة أسواق مركزية مدعومة من قبل الدولة إذ تباشر البيع بأسعار منخفضة وبكل الاحتياجات عن طريق منح الفقراء بطاقات المؤسسة الاستهلاكية المدنية لفئة الفقراء وبأسعار تقل عن أسعار السوق.

– استمرار دعم البطاقة التموينية للفئات الفقيرة بمفرداتها "الرز والسكر والقمح والزيت مع تحسين نوعيتها" وبإضافة مواد أخرى إليها كمنتجات الألبان "الحليب –القيمر–الاجبان" فضلا عن اللحوم البيضاء كالدجاج .

ثالثا: تحقيق التنمية البشرية: وتتضمن الإجراءات التي تزيد من الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز الإنتاج المتوقع للفقراء من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والسكن، وفيما يأتي بعض المقترحات في هذا الخصوص:

1- التعليم

- تحسين كفاءة التعليم ونوعيته من خلال إنشاء مدارس جديدة "ابتدائية-متوسطة-إعدادية في المناطق الريفية لمحافظة البصرة إلى جانب إصدار قوانين إلزامية التعليم الأساسي فيها وتفعيلها.

- زيادة كفاءة الإنفاق العام في مجال محو الأمية في مركز المحافظة واقضيتها.

- توزيع وجبة غذائية وبشكل يومي على أطفال المدارس الابتدائية منها سواء أكانت في مركز المحافظة أم في أقضيتها من اجل تقليل الأثر السلبي للفقر على الصحة والقدرات الفكرية للأطفال.

- الاهتمام بالتعليم المهني والتقني بما يعزز مهارات الخريجين مع ربط الأول" التعليم المهني" بسوق العمل لا سيما في القطاع الزراعي والريفي.

2-الصحة

- مد مظلة التامين الصحي لتشمل فئات الأرامل والعاجزين الذي يستوجب ان يتم إعفائهم من الرسوم.

-توفير الرعاية الصحية الأولية للفقراء وتحسينها .

-بناء مستشفيات جديدة في المناطق التي تفتقر الى مثل هذه المؤسسات الخدمية في مركز المحافظة واقضيتها بشكل خاص مع الاهتمام الدوري بنظافة المستشفيات والمستوصفات الصحية القائمة.

-تخفيض معدل وفيات الأطفال وذلك بتحسين الصحة والصحة الإنجابية.

- زيادة الوعي الصحي في محافظة البصرة ولا سيما في مناطقها الريفية من اجل السيطرة على عدم التعرض الى الإمراض الانتقالية وغير الانتقالية.

- مد البنية الأساسية الصحية كالمياه النظيفة والصرف الصحي الى المناطق التي يسود الفقر فيها وبشكل دوري.

-تحسين الحالة التغذوية للفقراء من خلال زيادة دخولهم او بقاء استمرارية الدعم للبطاقة التموينية وتحسين نوعيتها كما تم ذكرها مسبقا.

3-الإسكان

- استغلال المساحات الفارغة والواسعة من المحافظة في بناء مجمعات سكنية متكاملة واطئة الكلفة مع توفير البنى التحتية لها من قبل الحكومة المحلية لا سيما للفئات الفقيرة ذوي الدخل المحدود.

-تقديم القروض لأصحاب الدخول المحدودة وذلك بإنشاء صندوق خاص بالإسكان.

- يحبذا لو تم توفير السكن الصحي والملائم "تحسين ظروف المساكن" للعوائل الفقيرة التي تعيش في المناطق الريفية من المحافظة ، بدلا من المساكن السائدة المصنوعة من الكرفانات والصرائف.

رابعا : مكافحة الفساد من خلال :

- فرض هيبة الدولة واحترام القانون عن طريق تفعيل عمل هيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية على مستوى الوزارة .

- رفع المستوى المعاشي بتحسين الأجور مع توفير الخدمات الضرورية للمواطن البصري وبشكل مستمر.
- العمل على وفق مبدأ الثواب والعقاب مع دعم الأنشطة الرقابية والتشريعية في مؤسسات المحافظة كافة.
- التأكيد على الالتزام بالأخلاق المهنية من حيث تبسيط الإجراءات الإدارية ومعاقبة المرتكبين لجرائم الفساد في القطاعين العام والخاص في محافظة البصرة.
- زيادة برامج التوعية والتثقيف من خلال نشر ثقافة النزاهة وثقافة الولاء والتفاني في العمل والانتماء للوطن من خلال الحفاظ على الممتلكات العامة عبر وسائل الإعلام المحلية المختلفة لتحقيق المصلحة العامة.

فضلا عن ذلك كله،

- تحقيق العدالة الاجتماعية بحيث تسهم في إزالة الحقد الاجتماعي الذي يبعد العنف المدمر.
- ضمان مشاركة المجتمعات المحلية والأسر الفقيرة في تنفيذ الخدمات ومراقبتها بشكل دوري لجعل مقدمي الخدمات مسؤولين أمام الفقراء.
- تشجيع القطاع الخاص في انشاء المراكز الرياضية والترفيهية في محافظة البصرة من ملاعب رياضية ومنتزهات وحدائق عامة سواء في مناطقها الحضرية والريفية على نحو خاص على ان تكون أجور الدخول فيها بأسعار مناسبة بالنسبة للعوائل الفقيرة ويحبذا، ان تكون الدخول الى المراكز المذكورة مجانا في أيام الأعياد.
- المساهمة في تعليم المهارات ذات التكنولوجيا العالية للشباب في المناطق الريفية من خلال فتح مراكز ثقافية للحاسوب والانترنيت وبأسعار ملائمة، لما توفر من ميزة إيجاد فرص عمل من ناحية والابتعاد عن الانحراف الأخلاقي وارتكاب الجرائم بسبب فقرهم من ناحية أخرى.

الاستنتاجات

1- يعد الفقر ظاهرة تنموية متعددة الجوانب لها مفاهيم عدة منها تمثل حالة من الضعف تجعل من الفرد او الأسرة غير قادرة على مواجهة ظروفها الاقتصادية الصعبة، الا إن هنالك عاملين أساسين يبرزا في كل مفهوم منها هما كل من مستوى المعيشة والحق في الحصول على أدنى الموارد.

2- هنالك ثلاث فئات للفقراء هم كل من العاطلين عن العمل والقادرين عليه في الوقت نفسه وفئة العاجزين عن العمل كالمرضى والمعاقين وفئة الأطفال اليتامى.

3- هنالك أنواع عدة للفقر، قد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا أو مؤقتا أو مزمنا أو تحدث لمدة طويلة وقصيرة، وفي محافظة البصرة ، فيعد من النوع الاقتصادي والاجتماعي والقصير الأجل.

4- بلغ عدد الفقراء المدقعين غير القادرين على توفير الاحتياجات الأساسية ومنها الغذائية او اللذين يحصلوا على دولار واحد فاقل في اليوم ما يقارب(5ر698) ألف نسمة من إجمالي عدد سكان المحافظة لعام (2007)، في حين بلغ عدد الفقراء فقرا مطلقا غير القادرين على توفير الاحتياجات الأساسية ومنها الغذائية وغير الغذائية او من يحصلوا على دولارين فاقل في اليوم ما يقارب(239ر1) مليون نسمة من إجمالي سكانها للعام المذكور.

5- بلغت تكلفة السلع الضرورية المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية من المواد الغذائية (96ر893ر281) دينارا / شهريا للفرد البصري ويعود سبب انخفاضه الى توفر مفردات البطاقة التموينية للأسر البصرية بنسبة (98%)

في حين بلغ خط الفقر المطلق على وفق النمط الغذائي الفعلي (76ر635ر488) دينارا /شهريا للفرد البصري وبما معناه ، اهتمام الأسر البصرية بتوفير المواد الغذائية بالدرجة الأساس وعدم الاهتمام بالحاجات الأخرى.

6-بلغت نسبة الإفراد الذين يقعون تحت خط الفقر (34%) لعام (2007) أي ما يقارب (918) ألف عائلة بصرية، في حين بلغت فجوة الفقر(1%) وهذا يعني إن بإضافة موارد مالية إضافية قادرة على انتشال الفقراء كي يتحولوا من مستوى دون خط الفقر الى فوق مستواه، وبلغ معامل جيني قيمة سالبة مشيرا الى حالة التفاوت في توزيع الدخول بين الأسر البصرية .

7- هنالك أسباب اقتصادية عدة للفقر في المحافظة ومنها التضخم الذي يرجع سببه الى سمة التمويل بالعجز إذ يحتل الأجور والرواتب النسبة الأكبر في توزيع مصادر الدخل لعام (2007) وبرامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة على الاقتصاد العراقي ومنه الاقتصاد البصري من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين ومن أحدى سياساتها تخلي الدولة عن تعيينها الخريجين ومن ثم انتشار البطالة ، اذ بلغت معدلاتها بين الشباب (40%) في عام (2008) فضلا عن الأسباب الإدارية كانتشار الواسطة والمحسوبية بين مؤسساتها في حين تمثلت أسبابها السياسية في عمليات التهجير القصري والعنف المتصاعد .

8-على وفق النقطة السابقة، إن للفقر نتائجاً أو آثارا سلبية على المجتمع البصري منها الاقتصادية كارتفاع معدلات الإعالة بنسبة (81ر75%) عام (2007) أي ان الشخص الواحد يعيل (6) أشخاص من ألأطفال والمسنين وارتفاع معدل العمالة الناقصة ومنها نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم بساعات اقل مقارنة مع الرجال، فضلا عن التأثير السلبي لملوحة المياه على فقراء الريف من حيث الإنتاج النباتي والحيواني، اذ بلغت نسبة الضرر في إنتاج النخيل (55%) مع هلاك إعداد كبيرة من الماشية و(12) مزرعة من مزارع الأسماك بنسبة ضرر بلغت (100)% الى جانب ذلك،سوء الأوضاع الصحية والتغذوية وتدني مستويات التعليم للأسر الفقيرة كون العلاقة بينهما طردية، في حين تمثلت الاجتماعية منها في افتقار الأسر البصرية الفقيرة منها الى السكن الصحي وتوفر الخدمات من حيث الكهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب فضلا عن تلوثها مع انتشار ظاهرتي عمالة الأطفال والتسول بين كلا الجنسين كلها تعد من العوامل الأساسية في تفكك الأسرة البصرية الفقيرة وظهور الانحرافات الأخلاقية فيها ومن ثم الانغلاق على أنفسهم بسبب الإحباط، والسياسية منها تكمن في تعميق مظاهر العنف نحو السلطة الحاكمة ومن ثم انتشار الجرائم.

المقترحات

1-فرض ضرائب مباشرة على الدخول والثروات كونه يقلل من توفر القوة الشرائية لدى الإفراد ومن ثم إجبارهم على ادخار أموالهم والتقليل من إنفاقهم وبدوره سوف يقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع والخدمات ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار وتقوية العملة المحلية لكبح التضخم.

2- تحقيق التوزيع العادل للدخول من خلال تخفيض تكلفة الحاجات الأساسية وذلك ببقاء سياسة الدعم المباشر من قبل الحكومة مما يساعد ذلك على رفع الدخول الحقيقية للفئات الفقيرة من المجتمع البصري ومن ثم تقليل التفاوت فيما بينها.

3-تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة دخول الفئات الفقيرة بتنمية مواردهم وحسب قدراتهم الذاتية الى جانب تشجيع الاستثمارات المدعومة وذلك بشراكة القطاعين العام والخاص في محافظة البصرة.

4-من الوسائل الفعالة لتخفيض معدلات الفقر والهشاشة الاجتماعية مشروع القروض الصغيرة الذي يمثل حافزا في تحريك عناصر الإنتاج المادية والبشرية من ثم زيادة الثروة الوطنية وذلك بشراكة مع النظام المصرفي في تمويلها ما يساعد ذلك على خلق فرص عمل لعدد كبير من البصريين ومنهم فئة الشباب .

5-الحد من ممارسة الفساد من حيث تبسيط الإجراءات الروتينية من دون أن يكون هنالك تمييزا بين مواطن وآخر فضلا عن توفر أجهزة رقابية قوية على كافة مؤسسات المحافظة ودوائرها وبشكل دوري.

6- لكل شخص حق في الحصول على العناية الطبية للمحافظة على صحته وصحة أسرته من خلال تحسين الخدمات الصحية من حيث كفاءتها ونوعيتها وان يكون هنالك تامين صحي مجاني للأسر البصرية الفقيرة منها.

7- لكل فرد حق التعلم، لذا يتطلب أن يكون التعليم إلزاميا في مراحله الأولية لتتمكن الأسر الفقيرة من تسجيل أبنائها في المدارس أسوة بأقرانهم فضلا عن قيام لجان مختصة بتحديد التخصصات العلمية والمهنية المطلوبة لتلبية احتياجات سوق العمل مستقبلا.

8- خفض عمالة الأطفال للحد منها من قبل هيأة رعاية الطفولة من ناحية، والمراقبة من قبل لجان تفتيش العمل من ناحية أخرى.

9- توفير فرص عمل للنساء التي تقع عليها إعالة أسرها من قبل دائرة التشغيل في محافظة البصرة.

10-العمل الجماعي لإزالة الفقر من حيث إشراك الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية كمنظمات المجتمع المدني.

الهوامش

(*) تم احتساب نسبة الفقر في محافظة البصرة لعام (2007) فقط، لعدم توفر البيانات الإحصائية عنها في السنوات اللاحقة (2009-2010).

(1) إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، الطبعة الأولى،("مقدمة عن محافظة البصرة"، 2006)،ص71.

(2) المصدر نفسه ، ص20.

(3) المصدر نفسه (الفصل الثالث: "إستراتيجية التنمية المحلية على مستوى القطاعات") ،ص48.

(4) صالح دواي ، دليل الفقر البشري -1، "دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية"، مجلة الفتح، (جامعة ديالى : كلية التربية الأساسية، العدد 3 ، كانون الأول،2007)،ص 128.

(5) قاسم عباس الكناني ،" ظاهرة الفقر – مؤشرات ومعالجات –ورقة عمل مقدمة الى ورشة عمل تعريف لقياس وتحليل الفقر المقامة في الجمهورية العربية السورية 2007، مجلة العمل والمجتمع ، (بغداد: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العدد 5-6، 2008) ، ص330.

(6) د.عبد الإله ساعاتي، معالجة الفقر مسؤولية من، ص4،على شبكة الانترنيت ww.islam0nline.net

(7) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا"، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2005)، ص6.

(8) دائرة الرعاية الاجتماعية في محافظة البصرة،(البصرة: بيانات غير منشورة،2011)،ص3.

(9) المصدر نفسه، ص3.

(10) المصدر نفسه، ص3.

(11) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009،"الباب الخامس عشر:إحصاءات أحوال المعيشة"، (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،2010)، ص479.

[12] دائرة الرعاية الاجتماعية في محافظة البصرة، مصدر سابق، ص4.

[13] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سابق، ص4.

[14] انظر في ذلك: 1- حسين يحيى، عبد الله الربيعي، ماجد بدر،" قياس الفقر وتوزيع الفقر في الأردن "، مجلة بحوث اقتصادية عربية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد24، 2001)، ص .8

2- د. احمد عباس الوزان ، د. مظفر حسين علي، "شبكة الحماية الاجتماعية في العراق- رؤيا نقدية ومقترحات للتطوير – بحث مقارن" ، مجلة دراسات اقتصادية، (بغداد:بيت الحكمة، العدد23، 2010)، ص56.

[15] انظر د.ندوة هلال جودة،"قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة لعام 2007"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،(جامعة الكوفة: كلية الإدارة والاقتصاد،المجلد الثاني،العدد14،السنة الخامسة،2009)،ص56.

[16] المصدر السابق ، ص56.

[17] د.علي عبد القادر علي، الفقر :مؤشرات القياس والسياسات، (الكويت:المعهد العربي للتخطيط، العدد4،نيسان،2002)، ص1.

[18] قاسم عباس الكناني، مصدر سابق، ص336.

[19] د.ندوة هلال جودة، مصدر سابق، ص58.

[20] إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، مصدر سابق، (الفصل الثالث: " الحالة الاقتصادية للأسرة: مؤشرات دخل الأسرة") ، ص88.

[21] د. ندوة هلال جودة، مصدر سابق، ص58.

[22] د. ندوة هلال جودة، مصدر سابق، ص58.

[23] د. موسى خلف ، السيد ريسان حاتم،"الفقر والبطالة في الوطن العربي في ظل موجات العولمة" ، وقائع المؤتمر الأول لكلية الإدارة والاقتصاد: جامعة القادسية للمدة 17-18- آذار ،2009"، (كلية الإدارة والاقتصاد:جامعة القادسية، بغداد: دار الكتب والوثائق، المجلد الثاني، 2009)، ص313.

[24] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، " تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق"، اللجنة الوطنية العليا لسياسات تخفيف الفقر وتوليد العمل وشبكة الأمان الاجتماعية"، (بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، آذار، 2009) ، ص 11.

[25] نجاح رسول داخل، حسين علي عبد الله،" قياس تفاوت مستوى التنمية البشرية في المحافظات العراقية لعام 1997 باستخدام طريقة المركبات الرأسية، مجلة علوم ذي قار، (جامعة ذي قار -كلية العلوم، المجلد 1، العدد 2، آب ، 2008) ، ص83.

[26] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق2007، (القسم التاسع :الدخل)،ص711.

[27]إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، مصدر سابق، (الفصل الثاني "المكونات الأساسية للتنمية المحلية")، ص30.

[28] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، " تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق"، مصدر سابق، ص5.

[29]وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق2007،القسم التاسع،مصدر سابق،ص711.

[30] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009، (بغداد: البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2009) ، ص15.

[31] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2008، (بغداد : البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2008) ، ص60.

[32] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009، مصدر سابق، ص41.

[33]وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009، الباب الخامس عشر،مصدر سابق،ص543.

[34] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009،(الباب الثاني،: إحصاءات السكان والقوى العاملة، 2010) ،ص69 .

[35] دائرة الرعاية الاجتماعية في محافظة البصرة، مصدر سابق، ص4.

[36] جمهورية العراق:هيأة النزاهة،جريدة النهار،(العدد الخامس والعشرون،نيسان، 2011)،ص2.

[37] إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، مصدر سابق، (الفصل الثالث: "قطاع الإسكان والمرافق العامة")، ص60.

[38] البصرة تتصدر محافظات العراق في عدد الأرامل ، ص1. على شبكة الانترنيتwww.iraqimrfc.org

[39] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009، الباب الخامس عشر ، مصدر سابق، ص476.

[40] إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، الفصل الثاني: مصدر سابق، ص30.

[41] إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، مصدر سابق، الفصل الثالث: " قطاع الصحة"، ص75.

[42] زينب يعقوب مجيد الجاسم، " التباين المكاني لبعض مؤشرات الصحة الإنجابية في محافظة البصرة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب/جغرافية،(جامعة البصرة: البصرة،2008)،ص63-64.

[43] التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية 2008 ، (العراق: بغداد)، ص194.

[44] مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة ، القسم الفني، (البصرة :بيانات غير منشورة، 2009)، ص2.

[45] مديرية زراعة البصرة، قسم المتابعة والتخطيط،(البصرة: بيانات غير منشورة، 2009)، ص3.

[46] المصدر نفسه ، "قسم الأسماك،(البصرة :بيانات غير منشورة، 2009)، ص1.

[47] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007، (القسم الخامس:القوى العاملة)، ص345 ، 353.

[48] إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، الفصل الثالث: قطاع الإسكان،مصدر سابق، ص60.

[49] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007، القسم الثاني:مصدر سابق، ص167.

[50] إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، الفصل الثالث: قطاع الإسكان، مصدر سابق، ص60.

[51] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق،القسم الثاني:مصدر سابق،ص123.

[52] إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، الفصل الثالث: قطاع الإسكان،مصدر سابق، ص59.

[53] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009، الباب الخامس عشر، مصدر سابق، ص40.

[54] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009، الباب الخامس عشر، مصدر سابق، ص479.

[55] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009، الباب الثاني، مصدر سابق، ص69.

[56] إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010، الفصل الثاني: مصدر سابق، ص31.

[57] الهام خزعل ناشور ، "الصناعات الصغيرة ودورها في الحد من مشكلة البطالة في البصرة "، مجلة دراسات البصرة، (جامعة البصرة :مركز دراسات البصرة، العدد العاشر ، السنة الخامسة، 2010) ، ص115.

المصادر

أولا: الدوريات

1- جودة، ندوة هلال،"قياس مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة لعام 2007"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة:كلية الإدارة والاقتصاد،المجلد الثاني،العدد14،السنة الخامسة،2009.

2- حاتم وخلف، السيد ريسان، د.موسى، "الفقر والبطالة في الوطن العربي في ظل موجات العولمة" ، وقائع المؤتمر الأول لكلية الإدارة والاقتصاد: جامعة القادسية للمدة 17-18- آذار،2009"، كلية الإدارة والاقتصاد:جامعة القادسية، بغداد: دار الكتب والوثائق، المجلد الثاني، 2009.

3-داخل وعبد الله ، نجاح رسول ،حسين علي،" قياس تفاوت مستوى التنمية البشرية في المحافظات العراقية لعام 1997 باستخدام طريقة المركبات الرأسية، مجلة علوم ذي قار، جامعة ذي قار-كلية العلوم، المجلد 1، العدد 2، آب ، 2008.

4-دواي، صالح، دليل الفقر البشري -1 ، "دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية"، مجلة الفتح، جامعة ديالى :كلية التربية الأساسية، العدد 3 ، كانون الأول،2007.

5-علي، علي عبد القادر، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات،الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد4،نيسان،2002.

6-الكناني، قاسم عباس،"ظاهرة الفقر – مؤشرات ومعالجات –ورقة عمل مقدمة الى ورشة عمل تعريف لقياس وتحليل الفقر المقامة في الجمهورية العربية السورية 2007، مجلة العمل والمجتمع، بغداد: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العدد 5-6، 2008

7-ناشور، الهام خزعل، "الصناعات الصغيرة ودورها في الحد من مشكلة البطالة في البصرة "، مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة :مركز دراسات البصرة، العدد العاشر، السنة الخامسة، 2010.

8-الوزان وعلي، د.احمد عباس، د.مظفر حسين،"شبكة الحماية الاجتماعية في العراق- رؤيا نقدية ومقترحات للتطوير-بحث مقارن"،مجلة دراسات اقتصادية، بغداد:بيت الحكمة، العدد23، 2010.

9-يحيى والربيعي وماجد،حسين،عبد الله ،بدر،" قياس الفقر وتوزيع الفقر في الأردن "، مجلة بحوث اقتصادية عربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد24، 2001.

ثانيا: الاطاريح الجامعية

1- الجاسم، زينب يعقوب مجيد،" التباين المكاني لبعض مؤشرات الصحة الإنجابية في محافظة البصرة،أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب/جغرافية، (جامعة البصرة:البصرة)،2008.

ثالثا: الإصدارات الخاصة

1- إستراتيجية التنمية لمحافظة البصرة 2008-2010،الطبعة الأولى،الفصل الثاني: المكونات الأساسية للتنمية المحلية والفصل الثالث:إستراتيجية التنمية المحلية على مستوى القطاعات :الحالة الاقتصادية للأسرة :مؤشرات دخل الأسرة/ قطاع الإسكان في المحافظة والمرافق العامة /قطاع الصحة، .2006

2- دائرة الرعاية الاجتماعية في محافظة البصرة، البصرة: قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة،2011.

3- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2008 و2009، بغداد: البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،2008 و.2009

4-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا"،نيويورك: الأمم المتحدة، .2005

5- مديرية زراعة البصرة، قسم الأسماك،البصرة : بيانات غير منشورة، 2009.

6 - مديرية زراعة البصرة ، قسم المتابعة والتخطيط،البصرة : بيانات غير منشورة، 2009.

7- مديرية الموارد المائية في محافظة البصرة ، القسم الفني، البصرة :بيانات غير منشورة، .2009

8- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، " تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق"، اللجنة الوطنية العليا لسياسات تخفيف الفقر وتوليد العمل وشبكة الأمان الاجتماعية"، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، آذار، 2009.

9-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009،بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،2010، الباب الثاني والخامس عشر.

10-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق2007، القسم الثاني والتاسع.

رابعا: الصحف المحلية

- جريدة النهار، هيأة النزاهة، البصرة:العدد الخامس والعشرون، نيسان، 2011.

خامسا: شبكة الانترنت

1-**البصرة تتصدر محافظات العراق في عدد الأرامل" www.akhbaar.org**

2- ساعاتي، د.عبد الإله ، "معالجة الفقر مسؤولية من" ww.islam0nline.net